مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: أثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي
اسم الكاتب: م.م. فراس محمد احمد الياس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7720
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 00:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i7.84

TJFPS

ISSUE 7

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

أثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي

"The Impact of Information on Foreign Policy Decision-Making"

Firas Muhammed Ahmed
University of Al Mosul - College of Political Science

م.م. فراس محمد احمد الياس * [a]
كلية العلوم السياسية
جامعة الموصل

Article info.

Article history:
- Received 12 July. 2016
- Accepted 14 August. 2016
- Available online 30 September. 2016

Keywords:
- Information
- Decision-making
- External political decision
- Foreign policy
- Impact
- Influence
- Political decision
- External decision
- Diplomatic decision
- Information analysis

Abstract : The research aims at showing the impact of information the process of foreign political decision–making through shedding light the role that information play in each stage of decision–making. The research falls into two sections ,،the first one tackles the foreign polit decision–making process ،whereas the second one studies the impact information in the process of foreign political decision–making. The researcher has come up with some results that clarifies the gene framework of the role that information play in the process of fore political decision–making.

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

* **Corresponding Author:** Firas Muhammed Ahmed,**E-Mail:** Firaspoltics@yahoo.com, **Tel:xxx , Affiliation**: University of Al Mosul - College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 12/ تموز /2016
- القبول :14/آب /2016
- النشر المباشر: 30/ ايلول /2016

الكلمات المفتاحية :
- المعلومات
- اتخاذ القرار
- القرار السياسي الخارجي
- السياسة الخارجية
- الأثر
- التأثير
- القرار السياسي
- القرار الخارجي
- القرار الدبلوماسي
- تحليل المعلومات

الخلاصة : يسعى البحث إلى تبيان أثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه المعلومات في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار، إذ تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، اختص الأول بالبحث في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، إما الثاني فيتضمن دراسة لأثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وقد خلص الباحث إلى مجموعة من النتائج التي توضح الإطار العام للدور الذي تؤديه المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

مقدمة :

تطورت طبيعة السياسة الدولية وتميزت بالتعقيد والتشابك وزيادة حركة التفاعل بين الوحدات الأساسية للنظام العالمي (الدول) نتيجة للتقدم التكنولوجي progress Technological في مجال الاتصال مما جعل العالم رقعة صغيرة تتأثر فيها الدول وتؤثر من خلال الحركة السياسية في النظام العالمي، وفي ظل انتشار النظرة الكونية للأمن القومي للدول العظمى، أصبح الأمن يشكل هاجساً لجميع الدول التي تسعى لحماية أمنها القومي أو الوطني بشتى الطرق أو الوسائل من خلال امتلاك أجهزة متطورة للاتصال ونظم متقدمة للمعلومات Information

ونتيجة لتطور مسؤوليات صانع القرار مع تطور العلاقات الدولية وتطور وسائل الاتصال والمواصلات، لذلك لم تعد المعلومات التي يتعامل معها صانع القرار تقتصر على المعلومات السياسية فقط، بل امتدت إلى النواحي الاقتصادية والإعلامية..... الخ، لذلك فقد حظيت المعلومات باهتمام قطاعات المجتمع وحقول العلم كافة لما تمثله من مورد أساسي لانجاز التخطيط وتحقيق الأهداف.

إن ما يتسم به عالم اليوم من ثورة في المعلومات وما تعنيه هذه المعلومات من أهمية اقتصادية وسياسية للدول التي تسعى لامتلاكها، فقد حظي موضوع أثر المعلومات في عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي باهتمامنا البحثي نظرا لما تمتاز به المعلومات من مزايا يكشف عنها عند استخدامها في المجالات كافة خصوصا في المجال العسكري والسياسي والاقتصادي.

إن تطوير مثل هذه الدراسة تساعد وتسهم في دعم الحركة السياسية الخارجية وتساعد أيضاً في اختصار الوقت والجهد في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

اولاً: أهمية البحث : تنطلق أهمية البحث من أن المعلومات تلعب دوراً كبيراً في صياغة واتخاذ القرار، من خلال توجيه صناع القرار والقادة الى اختيار أفضل البدائل السياسية الخارجية والتي تحقق المصلحة القومية العليا، بالاعتماد على المعلومات والتي تمكنهم من اختيار القرارات الصائبة.

ثانياً: إشكالية البحث : يتناول البحث بالدراسة والتحليل أثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال مد صانع القرار بالمعلومات التي يحتاجها في اتخاذ القرار ودورها في توفير الوقت والجهد، بما يضمن تحقيق الأهداف بأكبر فائدة ممكنة واقل خسائر، مما كان مدعاة إلى طرح التساؤل المركزي وهو ((ما أثر المعلومات في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وكيف؟)).

وللإجابة على هذا التساؤل يقتضي الأمر الإجابة على مجموعة من التساؤلات المهمة وهي:

* ما هو القرار وما هي عملية اتخاذ القرار وما مراحل اتخاذه؟

*ما تأثير المعلومات على كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار السياسي الخارجي؟

ثالثاً : فرضية البحث : إن طبيعة البحث تقوم على فرضية مفادها " إنه في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل أصبح من الصعب معرفة وتميز المعلومات الصحيحة عن غيرها والتي تؤدي دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرار، ولذلك أصبح من المطلوب إجراء عملية تناسق بين المعلومات والنسق

العقيدي لصانع القرار من اجل توجيهه إلى اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة الوطنية العليا على الصعيدين الداخلي والخارجي". وهذا ما نحاول البحث فيه وإثباته.

رابعاً : منهج البحث : نظراً لتعدد وتنوع المتغيرات الداخلية والخارجية في دراستنا، فإنه تم اعتماد أكثر من منهج وذلك لتحقيق فائدة اشمل عند اعتماد مجموعة من المناهج معا، لذلك فإن الدراسة جمعت بين (المنهج الوصفي) الذي يؤكد على ان الأسلوب الأفضل لوصف الظواهر السياسية والاجتماعية المعاصرة هي دراستها بكل جوانبها وتفراعاتها، ومنهج (التحليل النظمي) الذي يربط بين النظم السياسية الخارجية بظروفها الداخلية والخارجية، فضلاً عن(المنهج الإجرائي) الذي يسعى إلى دراسة أسلوب تعامل صانع القرار مع بيئته الخارجية من خلال ربطها بالعقائد التي يحملها عن هذه البيئة.

خامساً : هيكلية البحث : تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة:

المبحث الأول: يتناول مفهوم القرار وتعريف عملية اتخاذ القرار وهيكل اتخاذ القرار ومراحل عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي. والمبحث الثاني : فيتضمن دراسة لمفهوم المعلومات وأثرها في عملية اتخاذ القرار ودورها في تحديد الموقف، ودور المعلومات في إدراك وتصور صانع القرار وفي اختيار البدائل واتخاذ القرار، وفي تنفيذ القرار متابعته ودور المعلومات في كل مرحلة من مراحل إعداد القرار.

المبحث الأول

ماهية عملية إتخاذ القرار السياسي الخارجي

يُعد إتخاذ القرار من أهم العمليات التي تميز السياسة الخارجية، بل أن بعض الدارسين ينظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة، وعلى الرغم من أن القرارات هي إحدى الأبعاد المكونة للسياسة الخارجية، إلا أنها من أكثر الموضوعات التي وجه الدارسون جهودهم لفهمها ودراستها، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها مركزية عملية اتخاذ القرار لمسار السياسة الخارجية، ولان القرار السياسي الخارجي يمثل موقفاً محدداً يمكن فهمه ودراسته.

أولاً: التعريف بالقرار السياسي الخارجي:

ترد في هذا المجال العديد من التعاريف التي تتباين ضمن وجهة نظر كاتب إلى آخر تبعاً إلى المدخل الذي يتناول فيه اتخاذ القرار والاتجاه الذي يحدده، ففي علم الإدارة اختلفت وتباينت تعاريف القرار لدى الباحثين والاداريين، إلا إنهم يتفقون في تعاريفهم على أن القرار (ما هو إلا اختيار بين البدائل)، وفي علم النفس عرف الباحثين القرار بأنه: (عملية إدراك إنسانية تشمل الظواهر الفردية والاجتماعية وتستند إلى حقائق وقيم مفترضة، وتؤدي إلى اختيار سلوك معين).[1]

[1] أنس أكرم محمد، نظم المعلومات ودورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (حرب تشرين الأول 1973)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999)، ص81.

أما في مجال العلوم السياسية فقد عرف (ريتشارد سنايدر) القرار بأنه :(اختيار بديل من البدائل ويخضع لتوجيه فريق العمل والمستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه).[1] وعرفه (كاظم هاشم نعمة) بأنه :(موقف واعي لصاحب القرار يتأمل فيه ذهنيا في قرارات بديلة أو خيارات في فكره).[2]

وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو " الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة".[3] ويرى (حامد ربيع) بأن القرار نوع من :(عقد العزم من جانب السلطة على اختيار معين من أساليب التخليص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية).[4] ويرى (مازن الرمضاني) بأنه :(عملية الرد على احد المشاكل السياسية الخارجية عبر صيغة معينة).[5]

وهناك بعض الكتاب السياسيين الذين يمزجون القرار بالسياسة ومنهم عالم السياسة الأمريكي (ديفيد أستون) الذي عرف القرار بـ (مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع)، إذ يستخدم (ديفيد أستون)هنا السياسة بمعنى التخطيط السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل، وعليه يختلف مفهوم القرار الذي يعبر عن (اختيار بين مجموعة من البدائل في لحظة معينة محددة بزمان معين) عن مفهوم السياسة التي تتسم بالعمومية والاتساع.[6]

ولا يختلف القرار السياسي عن بقية أنواع القرارات الأخرى، فهو تعبير عن إرادة متخذ القرار عن تحقيق هدف محدد باختيار بديل مناسب من بين مجموعة من البدائل أمامه، إلا انه يتميز بصلته السياسية التي يكتسبها من خلال:[7]

- شخصية متخذه، باعتباره قائداً سياسياً.
- الأهداف السياسية التي يرمي إلى تحقيقها النظام السياسي.
- بيئته الطبيعية، في إطار المجتمعات السياسية الوطنية او الإقليمية أو الدولية.

---

[1] نادية ضياء شكارة، اتخاذ القرار في الأزمة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1996)، ص15.

[2] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1979)، ص25.

[3] نادية ضياء شكارة، مصدر سبق ذكره، ص 15.

[4] حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات، 1996)، ص24.

[5] مازن إسماعيل الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، مجلة الحقوقي، العدد (الأول والثاني)، (بغداد، 1978)، ص172.

[6] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة،(الكويت،جامعة الكويت، ١٩٨٥)، ص 148.

[7] نادية ضياء شكارة، مصدر سبق ذكره، ص17.

إن القرار ما هو إلا تعبير عن تصرف معين تم اختياره لمواجهة موقف اصطلح على تسميته بالمشكلة أو الأزمة، وبهذا التعريف نتفق مع (حامد ربيع) في أن القرار السياسي ما هو إلا:[1]

- إرادة أو عمل إرادي من جانب السلطة (صانع القرار) يتجه نحو معانقة الواقع.
- وجود مشكلة معينة تواجه صانع القرار تحدث زمانا ومكانا وموضوعا.
- القرار هو تصميم إرادي يعني الانتقال من الإطار المجرد (البيئة السابقة) والذي يمكن وصفه بأنه عالم الغايات والأهداف إلى الواقع (البيئة الموضوعية) الذي نستطيع أن نحدده بأنه مشكلة أو عقبة أو صعوبة واجهت الحركة السياسية وتعينت تصفيتها.

ثانياً: في عملية اتخاذ القرار:

يقصد بعملية اتخاذ القرار التوصل إلى صيغة أو اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر، باعتبار أن هذا البديل هوة الأكثر قدرة على حل المشاكل القائمة بشكل يحقق لإحدى الدول الأهداف المطلوبة، بما يشمل فيه من المواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة، أو بعبارة أخرى فان اتخاذ القرار يعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية، ويعرف (إسماعيل صبري مقلد) هذه العملية بأنها :(التوصل إلى صيغة عمل مقبولة من بين بدائل عدة متناسقة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها).[2] وبتعريف مبسط للعملية :(هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها) [3]. أما (مازن الرمضاني) فيرى بأنها :(عملية مفاضلة بين بديلين أو أكثر على الأقل يتمتعان بقيمة واحدة أو متشابهة ومن ثم يختار بينهما البديل الأفضل والأكثر قدرة على انجاز الهدف المطلوب بأقل خسارة ممكنة).[4]

إن (عملية اتخاذ القرار) تتمحور حول المفاضلة والاختيار بين الوسائل البديلة التي تساعد التنظيم على تحقيق أهدافه بأقصى قدرة من الفعالية والكفاية .[5] أما (كاظم هاشم نعمة) فيعرف عملية اتخاذ القرار:(بأنها موقف واعي لصاحب القرار يتأمل فيهِ ذهنياً في قرارات بديلة أو خياراتٍ في فكرة، وإذا خرجت القرارات من الوعي والفكر الى حيز الفعل فعندئذٍ هي عمل او اجراء فعلي او تنفيذ).[6]

---

[1] انس اكرم محمد، مصدر سبق ذكره، ص83.

[2] اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص363.

[3] جيمس دروثي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي، ط(1)، (الكويت، 1989)، ص 178.

[4] مازن الرمضاني، في اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة القانون و العلوم السياسية، العدد(الثاني)، (جامعة بغداد، 1979)، ص168.

[5] طارق المجذوب، الإدارة العامة : العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، (الكويت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000)، ص 499

6 كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

ومنعاً للبس في عملية اتخاذ القرار يرى (احمد النعيمي) ضرورة التمييز بين اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وإعداد السياسة الخارجية، فيعرف عملية اتخاذ القرار بأنها:(عملية ناتجة عن اختيار خطة عمل ضمن عدد محدود وذو طابع اجتماعي من البدائل التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعوا القرار)، أما إعداد السياسة الخارجية فيقصد بها :(وضع منهج للنشاط الإداري والعلمي بغية تحقيق الأهداف الوطنية بحيث يشمل هذا المنهج تحديدا زمنيا لتحقيق الأهداف ويعين الوسائل التي بواسطتها يمكن تحقيق هذهِ السياسة).[1]

وهناك من يعرف عملية اتخاذ القرار :(بأنها عملية فنية وذهنية في أن واحد، إذ أنها تحتاج إلى الإلمام الكافي بالجوانب الفنية والمعلومات الدقيقة المتصلة بالموضوع، كما إنها تحتاج إلى مهارات عالية في التحليل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل المناسب).[2]

ويتطابق هذا التعريف مع ما ذهب اليه (مازن الرمضاني) بأنها :(هي عملية تدريجية اشمل وأوسع، لأنها تتكون تحليلياً من ثلاثة مراحل أو عمليات فرعية، المرحلة الفكرية (ماقبل القرار)، والمرحلة التنظيمية (اتخاذ القرار) والمرحلة السياسية (ما بعد القرار).[3]

وعليه فان عملية اتخاذ القرار ماهية إلا مجموعة القواعد والأساليب التي يعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار، لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة، إي الأسس الرسمية وغير الرسمية التي تم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوقف بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار.[4]

ثالثاً: هيكل اتخاذ القرار: يقصد بهيكل اتخاذ القرار ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار، وبالذات نظام السلطة داخل الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار. وتشترك هياكل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية في صفة أساسية، وهي أنها هياكل صغيرة نسبيا، فعدد أفراد مجموعة اتخاذ القرار يتراوح مابين 10 إلى 30 فرداً، كما هو الحال في عدد أعضاء مجلس الوزراء أو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي (سابقاً)، وفيما عدا ذلك تتفاوت هياكل اتخاذ القرار فيما

---

[1] انس اكرم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 79.

[2] خميس ناصر محمد، نوع عملية صنع القرار التنظيمي ودور المعلومات فيها، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1993)، ص 10

[3] مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد، مطبعة دار الحكمة،1991)، ص 367.

[4] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،(بيروت، دار الجيل، 2001)، ص 325.

بينها تفاوتا شاسعا، وفي هذا الإطار يمكن وصف هيكل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية انطلاقا من فهم الأبعاد الآتية: [1]

1: **توزيع السلطة:**ويقصد بذلك مدى تكافؤ توزيع سلطة اتخاذ القرار، فهناك هياكل لاتخاذ القرار يسيطر عليها قائد سلطوي واحد قادر على فرض وجهة نظره على أفراد المجموعة وهو مايعرف باسم مجموعة ((القائد المسيطر))، تتميز هذه المجموعة بأن أعضائها يشاركون القائد المسيطر معظم أرائه ويؤكدون في معظم الحالات تفضيلاته، ومن ثم فان عملية اتخاذ القرار تتسم بالطابع التوافقي وبسرعة اتخاذ القرار، وفي المقابل، هناك هياكل أخرى تتسم بقدر اكبر من التكافؤ في توزيع السلطة بين أفراد المجموعة، فقائد المجموعة لا يستطيع أن يفرض وجهات نظره على باقي أعضاء المجموعة، كما أن هؤلاء قد يعارضونه في أرائه، وتتسم عملية اتخاذ القرار في هذه المجموعة بطول فترة اتخاذ القرار.[2]

2: **دور الأعضاء :**ينصرف دور الأعضاء إلى ما إذا كان أعضاء مجموعة اتخاذ القرار مستقلين أي أنهم يعبرون عن وجهة نظرهم الذاتية، أم أنهم مفوضين بمعنى أنهم يمثلون مؤسسات خارج مجموعة اتخاذ القرار ومن ثم فهم ملتزمون بالتعبير عن آراءهم الذاتية في المسائل المعروضة للبحث، ويستطيعون التصويت فوراً على تلك المسائل دون الرجوع إلى مؤسسات أخرى، ومن أمثلة تلك المؤسسات مجلس الوزراء البريطاني، وهناك هياكل أخرى يتحدث كل عضو فيها باسم مؤسسة خارجية ولا يستطيع أن يغير من وجهة نظره دون الرجوع إلى تلك المؤسسة، ومن الأمثلة على تلك المؤسسات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تقوم على تمثيل معظم منظمات المقاومة الفلسطينية.[3]

3: **التفاوت بين نمط السلطة الرسمية ونمط السلطة غير الرسمية:**ويقصد بذلك إذا كانت المؤسسة المنوط بها اتخاذ القرار رسمياً هي ذاتها المؤسسة التي تقوم باتخاذ القرار فعلياً ؟ فوزير الخارجية الأمريكي يتمتع باختصاصات رسمية في مجال اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، ولكن مستشار الرئيس للأمن القومي قد يستأثر بتلك الاختصاصات كما حدث خلال فترة حكم الرئيس نيكسون حين استأثر كيسنجر بكثير من اختصاصات وزير الخارجية حتى أصبح هو ذاته وزير الخارجية.

4:**مؤسسية اتخاذ القرار :**تعني مؤسسية اتخاذ القرار مدى وجود مجموعة من الأطر والقواعد المتفق عليها كإطار لاتخاذ القرار، سواء أكانت الأطر والقواعد رسمية ام غير رسمية ، بعبارة أخرى فإنها تنصرف إلى ما إذا كانت الأطر والقواعد معروفة سلفا تنشأ قبل نشوء موقف اتخاذ القرار، أم أنها تنشأ

---

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، ط (2)،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص 473.

2 المصدر نفسه، 474.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، مصدر سبق ذكره، ص 475.

وتتغير من موقف إلى آخر، وعلى سبيل المثال فانه من المعروف أن مجلس الوزراء البريطاني هو المؤسسة المنوطبها اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في بريطانيا، بينما لا يعرف في نظم سياسية أخرى طبيعة المؤسسة التي تتخذ قرار السياسة الخارجية عموما.

رابعاً: مراحل عملية اتخاذ القرار:

يتأثر القرار السياسي الخارجي بطبيعة هيكل اتخاذ القرار في الوحدة الدولية، فكل هيكل وبنيان لاتخاذ القرار يختلف عن الهيكل وبنيان الآخر من حيث الإجراءات والأساليب التي يتم بموجبها التوصل إلى قرارات، وهذا يؤدي إلى اختلافات في عملية اتخاذ القرار في داخل كل بنيان ((هيكل)) كما ويبرز تباين الآراء حول المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، إلا إنها جميعها تتفق على أن هذهِ العملية هي عملية مستمرة لأنها لا تنتهي عند اتخاذ القرار وتنفيذه، لان القرار بحد ذاته ليس هدفاً بل وسيلة لتحقيق هدف، ولهذا سنتناول المراحل التي تمرُ بها هذهِ العملية، وهيَ:[1]

1: وجود الحافز:

تبدأ عملية اتخاذ القرار بوجود حافز بالبيئة الخارجية لهيكل اتخاذ القرار فقد يكون الحافز نتيجة متغيرات في البيئة الطبيعية مثل (الكوارث والفيضانات ..الخ) أو نتيجة سلوك معين تقوم به إحدى القوى الخارجية، وتؤدي الحوافز ذات الأصول الخارجية أي المدخلات (Inputs) التي تستلمها دول ما من خارج حدودها إلى تكوين مواقف تثير بطبيعتها مشكلة بالنسبة لها.[2] فإدراك المشكلة التي يرتبها الحافز تؤدي بصانع القرار إلى إعطاء حافز أولي لها، إي انه يذهب بعبارة أخرى إلى تعريف الموقف، وذلك لتقيم درجة تأثير هذا الحافز في مصالح دولتهِ.[3]

يعرف (ريتشارد سنايدر) الموقف بأنه (ذلك المصطلح التحليلي الذي يشير إلى نمط من علاقات قائمة بين أحداث وأوضاع وظروف وبين عوامل أخرى منظمة حول وسط يثير الاهتمام لدى صانع القرار)، ولذلك يؤدي صانعوا القرارات اهتماما وتركيزا كبيرين لتحليل الموقف لكونهِ يعدُ نقطة الأساس في عملية اتخاذ القرارات الخارجية لذلك ينتج القرار ويعلن بدء أولى مراحله .[4]

2:إدراك صانع القرار للحافز:

إذا كان ظهور مشكلة مرتبطة بموقف سياسي خارجي معين هو الذي يدفع الى إتباع سلوك سياسي خارجي، فإنهُ من الضروري إدراك وفهم المشكلة بذلك الشكل الذي لا يجعل من بيئتها الحركية بعيدة

([1]) إسماعيل صبري مقلد، تقرير اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (14)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،1978)،ص 11.

[2] مازن اسماعيل الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[3]المصدر نفسه، ص 149

[4] أنس اكرم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 85.

عن بيئتها النفسية، أي الموقف كما يفهم أو يدرك، فإذا لم يدرك صانع القرار هذا الحافز فلن يكون له تأثير، وإذا كان الحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن صانع القرار، فإن إدراك صانع القرار هو عملية ذاتية تحصل في إدراك صانع القرار لهذا الحافز، ويقصد برؤية صانع القرار (تصوره) تأثير الحافز في إمكانية تحقيق أهدافه، ويختلف صُناع القرار في إدراكهم للحافز بسبب اختلاف إدراكهم ونسقهم العقيدي، فما يدركهُ فردٌ لا يدركهُ صانع قرارٍ على انه كذلك، ويطلق دارسوا اتخاذ القرار على إدراك الحافز مناسبة اتخاذ القرار. [1]

3: تحديد الهدف:

ويقصد به تحديد الهدف الذي يسعى صانع القرار تحقيقه وتقدير مدى أهميته، ويقصد بأهداف السياسة الخارجية تلك التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها للتأثير على البيئة الخارجية.[2]

ويرى (سنايدر) أن صانع القرار أثناء تحديد هدفه يتأثر بأربعة عوامل هي:[3]

- الغاية المرغوب انجازها.
- علاقاتها مع غيرها من الغايات.
- النتائج المترتبة عنها.
- الوقت المناسب لإنجازها.

كما ترى العديد من الآراء الأخرى أن صانع القرار في تحديده لهدفهِ يتأثر أساسا في التطلعات والحاجات الاجتماعية والسياسية للبيئة الداخلية وتفسيره لها من ناحية، وطبيعة الظروف السياسية الدولية السائدة من ناحية أخرى، فيهدف صانع القرار من خلال تحديدهُ لهدفهِ تحقيق المصلحة القومية (الوطنية) لدولتهِ او المحافظة عليها، إذ يؤدي دوراً مؤثراً في تفسير وتحديد المصلحة السياسية الخارجية لدولتهِ وفي تحديد مفرداتها.[4]

4: مرحلة تحليل المعلومات :

لا تكفي المعلومات وحدها كأساس لاتخاذ القرار، بل يتعين تحليل تلك المعلومات أي رفض أو قبول مصداقية المعلومات وربطها ببعضها البعض وإعطائها موقفاً معيناً يتعلق بالموقف، ففي مجال السياسة

([1]) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[2] نادية ضياء شكارة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

[3] أنس اكرم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 87.

([4]) هاني الحديثي، فى عملية صنع القرار السياسي الخارجي، (بغداد، دار الرشيد للنشر، 1985)، ص 6.

الخارجية تُعد مشكلة التداخل بين المعلومات وتحليلها إحدى الإشكاليات العامة التي كثيراً ما أدت إلى تبني سياسات خاطئة.[1] ويقصد بالتحليل هو المقارنة بين البدائل واختيار أفضلها للتنفيذ.[2]

وفي هذه المرحلة تحدث عملية تصفية للمعلومات بحيث لا تدخل عملية إتخاذ القرار، إلا تلك المعلومات المتفقة مع النسق العقيدي لصانع القرار، وبطبيعة الحال فأنه كلما زادت الفجوة بين المعلومات الصحيحة الآتية من البيئة والمعلومات المقبولة كلما كان القرار الناشئ قرارا خاطئا، وهكذا يتضح أن تحليل المعلومات هو الربط بين الأحداث والظواهر التي قد تبد للقارئ العادي غير ذات أهمية، ولكن التحليل يكشف الترابط والعلاقة بينهما وبين الاحداث الحالية والمستقبلية وهذه العملية هي التي تميز صانع القرار عن غيره، وذلك لان صانع القرار يمتلك صفات تجعله ذات قدرة على التحليل الميداني.[3]

5: مرحلة اتخاذ القرار:

يقصد بهذه المرحلة القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية، فبعد ان يتم تحديد هدف السلوك اللاحق لصانع القرار وتحليل المعلومات، تبدأ عملية البحث عن أفضل الصيغ لتحقيقه، والتي يطلق عليها تسمية البدائل أو الخيارات، وتحديد هذه البدائل أو الخيارات تعني إيجاد شكلين أو أكثر من أشكال السلوك المقبول إزاء موقف معين يتم الاختيار من بينهم في ضوء مؤشرات أو مبادئ تحدد السلوك الرشيد في اختيار أفضلها، والبديل الذي يتم اختياره يعد من أفضل البدائل وأكثرها قبولا من البدائل المتطورة لصانع القرار ضمن الحدود التي يعينها الوضع المحدد، بمعنى تفضيله عن البدائل الأخرى في ضوء فهمه لمصالحه القومية أو الوطنية وأساليب تحقيقها، ويرى البعض أن مرحلة البحث عن البدائل قد تأخذ إحدى الطريقتين:[4]

- البحث عن البدائل المتاحة وتحديد النتائج المحتمل ترتيبها على كل بديل، مع تقدير احتمال حدوث كل من تلك النتائج، ومراجعة تلك التقديرات كلما جدت المعلومات، وفي الوقت نفسه يحدد صانع القرار القيم التي تتأثر نتيجة اتخاذ القرار وتعطي كل قيمة وزن معين طبقا لأهميته بالنسبة لصانع القرار، وبالنهاية يتم التوصل إلى دالة واحدة للمنفعة، بحيث يكون الاختيار النهائي هو ذلك الذي يعظم المنافع، ومن ثم تصبح عملية اتخاذ القرار عملية تعظيم المنافع، ويطلق على هذا النموذج (النموذج العقلاني الرشيد) (Rational model).

---

[1] محمد السيد سليم، تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالمٍ متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد(98)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1989)، ص 56.

[2] نادية ضياء شكارة، مصدر سبق ذكره، ص126.

[3] إسماعيل صري مقلد، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع،(القاهرة،المكتبة الاكاديمية،1991)،ص2.

[4] انس محمد كرم، مصدر سبق ذكره، ص90.

- البحث عن البدائل المتفقة مع النسق العقيدي لصانع القرار ومع خبراته وتصوراته السابقة، ولذلك ترفض البدائل التي تتناقض مع هذا النسق أو التي أثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها، ويتم اختيار البديل الذي لا يتناقض مع ذلك النسق وتلك الخبرات، والأكثر إتساقاً مع قيمة واحدة معينة يحددها صانع القرار سلفا، وتصبح عملية اتخاذ القرار بمثابة عملية قياس على النسق، ويطلق على هذا النموذج (النموذج المعرفي) (Cognitive model).

6: مرحلة تنفيذ القرار:

بعد أن يتم اتخاذ القرار السياسي الخارجي للرد على إحدى المشاكل السياسية الخارجية تتم عملية نقله من حالته النظرية إلى حالته العملية، من خلال اعتماد واحد أو مجموعة من الصيغ او الوسائل المناسبة في ضوء معطيات الموقف، وتؤدي إلى تحديد السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار الذي هو تعبير عن محصلة التفاعل بين عمليتين مترابطتين هما عملية اتخاذ القرار وعملية تنفيذه وردود الأفعال عليه، ومن اجل تنفيذ القرار يلجأ صانع القرار إلى اعتماد مجموعة من وسائل التنفيذ (الدبلوماسية، الاعلامية، الاقتصادية، العسكرية...الخ)، وبما يخدم تحقيق المصالح القومية وضمان أقصى المنافع، وعليه فإن وضوح الهدف لا تكمن قيمته في توجيه الإرادة المخططة حسب وإنما في ابتكار وسائل وصيغ جديدة للتنفيذ أيضا، نستنتج من ذلك إن نقل القرار من واقعه النظري إلى واقعه الملموس يتأثر بعدة عوامل أهمها:[1]

- القدرة على اتخاذ القرار السليم، وهذا مرتبط بوجود قيادة سياسية واعية، تتمتع بقدرة عالية على استيعاب أفضل الخيارات وتقويمها وتحليلها تحليلا علميا سليما مع توفر القدرة على حسم المواقف لصالحها.
- استخدام الوسيلة المثلى لتنفيذ الهدف المتناسق معه.
- توفر الإرادة والتصميم لدى صانع القرار متمثلة بقدرته على تنفيذ قراره ومتابعته.

7: مرحلة تقويم القرار:

تعد عملية تقويم القرارات عملية ضرورية ينبغي إدراكها من قبل صانع القرار، فاتخاذ القرار لا يعني النهاية، إذ يبقى صانع القرار يراقب ويقوم النتائج التي ترتبت على البديل الذي اختاره من بين مجموعة من البدائل، أي يقوم بعقد مقارنة بين ما كان يجب تحقيقه وبين ما حققه القرار من نتائج ملموسة فعلا، فيعمد في إعادة النظر في معلوماته والفرضيات التي وضعها والنموذج الذي من خلاله يتم النظر للبيئة العامة للقرار، وعادة يخضع تقويم القرارات لعدد من المعايير هي:[2]

---

[1]() اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، 362.

(2) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 363.

- حالة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار، هل هي كاملة أم ناقصة، مشوهة أم سليمة.
- درجة المشورة في اتخاذ القرار، هل اتخذ القرار بعد دراسة ومشاورات؟ ومع من حصل التشاور.
- أهمية ونجاح القرار.
- أثار القرار ونتائجه، أي هل تحقق الغرض من القرار؟ وبأي درجة؟

ومما تقدم نستنتج ان عملية اتخاذ القرار عملية ذات مراحل مستمرة، والقرار الناتج عنها هو عبارة عن محصلة دورة حياته فيها منذ ظهور المشكلة (الحافز) وحتى مرحلة التقويم (التي هي أخر مراحل عملية إتخاذ القرار).

المبحث الثاني

المعلومات ودورها في عملية إتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي تتطلب معرفة المقومات الأساسية في عملية اتخاذ القرار، ومن أهم هذه المقومات معرفة البيئة المحيطة بالفعل من خلال تدقيق المعلومات، كما ان الأمور المسلم بها انه بدون الحقائق الأساسية التي تبنى عليها قرارات السياسة الخارجية تصبح هذه السياسات وكأنها بلا أساس، فالمعلومات تؤدي دورا أساسيا في ترشيد القرار السياسي الخارجي لكون عملية اتخاذ القرار عملية مستمرة وتمر بمراحل متميزة بعضها عن بعض ومتفاعلة في آن واحد.

فالمعلومات (Information) هي الأداة التي يتم من خلالها تحويل البيئة الحركية إلى بيئة نفسية ويتم من خلال إدراك المواقف السياسية ومن ثم اتخاذ القرارات، لذلك سنتناول في هذا المبحث الدور الذي تلعبه المعلومات على كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار وتأثيرها في صانع القرار نفسه.

أولاً: التعريف بالمعلومات:

كلمة "معلومات" في اللغة مشتقة من مادة لغوية ثرية هي مادة (علم) وتدور معاني مشتقات هذه المادة في نطاق العقل ووظائفه، فمن معاني مشتقات هذه المادة اللغوية ما يتصل بالعلم أي أدراك طبيعة الأمور، والمعرفة أي القدرة على التمييز، والتعليم والتعلم والدراية والإحاطة واليقين والوعي والأعلام، وفي ضوء ذلك يمكننا القول بأن المعلومات حالة ذهنية، ومن ثم فأنها المورد الذي بدونه لا يمكن للإنسان استثمار أي مورد آخر، وعليه فان المفهوم الاصطلاحي لكلمة (معلومات) وبما يتوافق مع (عصر المعلومات) الذي نعيشه اليوم ينص على (أن المعلومات سلعة يتم في العادة إنتاجها او تعبئتها بأشكال متفق عليها وبالتالي يمكن الاستفادة منها تحت ظروف معينة في التعليم والأعلام والتسلية او لتوفير محفز مفيد وغني لاتخاذ قرارات في مجالات عمل معينة).[1]

(1) عادل عامر، مفهوم المعلومات وخصائصها وأهميتها، دار العلوم القانونية والاسلامية والانسانية، في 2010/2/26، ص1 . http://www.adelamer.com/vb/showthread.php

والمعلومات تأتي من الخبرة او الملاحظة او البحث او التفاعل او القراءةالخ، ويستلزم وجود المعلومات توفر وعاء يحويها وهو ما يطلق عليه بالوثيقة او بمصدر المعلومات بأشكالها وأحجامها المختلفة.

وللمعلومات بمفهومها المذكور أعلاه ستة أبعاد هي :[1]

1- الكمية : والتي تقاس بعدد الوثائق، الصفحات، الكلمات، الرسوم،الصور ... الخ.

2- المحتويات : وهي معنى المعلومات .

3- البنية : وهي تشكل المعلومات والعلاقة المنطقية بين نصوصها وعناصرها .

4- اللغة : وهي الرموز والحروف والأرقام التي يعبر بواسطتها عن الأفكار .

5- النوعية : وهي التي كون المعلومات كاملة وصحيحة وذات فائدة .

6- العمر: وهو الفترة الزمنية التي تكون فيها المعلومات ذات قيمة .

ثانياً: دور المعلومات في تعريف الموقف وتحديده:

إن من الصعوبة بمكان فهم القرار السياسي الخارجي من غير تحديد الموقف أو الحالة كمتغير في العملية برمتها،[2] ولان الموقف المرتبط بإحدى المشاكل يتطلب ضرورة الرد أو عدم الرد عليه يلجأ صانع القرار بادئ ذي بدء إلى تحديد وتقويم درجة تأثيره في مصالح دولته أي تعريف الموقف (Definition of the situation)، فكل موقف أو حالة يتخذ فيها قرارا معينا، ويشار إلى ثلاثة جوانب في الموقف، أولها حدة التهديد الذي يطرأ في الموقف ومدى تحسس وإدراك المقرر له، وثانيها المدة المتاحة للوصول إلى القرار، وثالثها مستوى التوقع الذي يمكن حسابه من الموقف (عنصر التهديد)، وتؤدي المعلومات الدور الرئيس في الجوانب الثلاث من خلال بيان الخطوط الرئيسة للتعرف على القرار المقترح أو الذي يمكن اتخاذه في ضوئها.[3] أي أن نوعية القرارات التي يتخذها صانع القرار لا تتوقف على قدرته في اتخاذها فقط بل أيضا تتوقف على نوعية المعلومات المتصلة بالمشكلة المطروحة ومدى صلاحيتها.[4] إن إغراق صانع القرار بكمية هائلة من المعلومات دون فرزها لا يعني مساعدة صانع القرار في توضيح الموقف، بل ربما تؤدي إلى تشويش إدراكه بالموقف، كما ان نقص بعض الحقائق عن الموقف يؤدي إلى توسيع الهوة الفاصلة بين مكونات الموقف، ومن ثم تؤدي إلى أن تتم عملية اتخاذ القرار وهي معتمدة على أسس غير سليمة، مما يؤدي إلى فشل القرار .[5] ويرى (هولستي) إن وجود العوائق المادية في طريق تدفق

(1) عادل عامر، مصدر سبق ذكره، ص2.

(2) انس محمد كرم، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(3) كاظم هام نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص71.

(4) مجلة الدفاع، دور المعلومات فى ادارة الازمات، الرياض، العدد ١٢١، في 2000/1/11.

(5) فتحي عبد الهادي وعبد المجيد صالح بو عزة، المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات، المجلة العربية للمعلومات، العدد(الثاني)، (تونس، 1995)، ص8.

المعلومات على أجهزة القرارات الخارجية، مع وجود ضغط كامل للوقت، ورداءة أجهزة الاتصال والرقابة، فضلا عن ضعف نظام المعلومات تشكل عوامل في زيادة الفجوة بين الموقف كما هو والموقف كما تعرفه المعلومات.[1]

وفي ظل ثورة المعلومات والإعلام، فأن صناع القرار يجدون أنفسهم أمام كم هائل من المعلومات حول قضية معينة يتعاملون معها ولكن رغم الجوانب الايجابية للثورة الإعلامية، إلا أن لها آثار سلبية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وذلك لان وسائل الإعلام على اختلافها في كثير من الأحيان لا تعكس ما يحدث في العالم الخارجي، وإنما تنحاز لأسباب قد تتعلق بالموضوع المتناول لأنه يمس أهداف ومصالح الدولة، أو احد حلفائها التي تنتمي إليها الوكالة الإعلامية أو القناة الفضائية، فكثيرا ما يعطي صناع القرار أو متخذو القرار قسما كبيرا من وقتهم يحللون ويحاكون مشاكل بعضها زائفة حددتها وسائل الإعلام .

[1] عبد اللطيف علي المياح، المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الأمن القومي، العدد (1)، (بغداد، 1986)، ص50.

الشكل(1) يوضح الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والاتصال في نقل أحداث العالم من قبلها وحالة التشويش والتغير التي تطرأ ونتائجها.

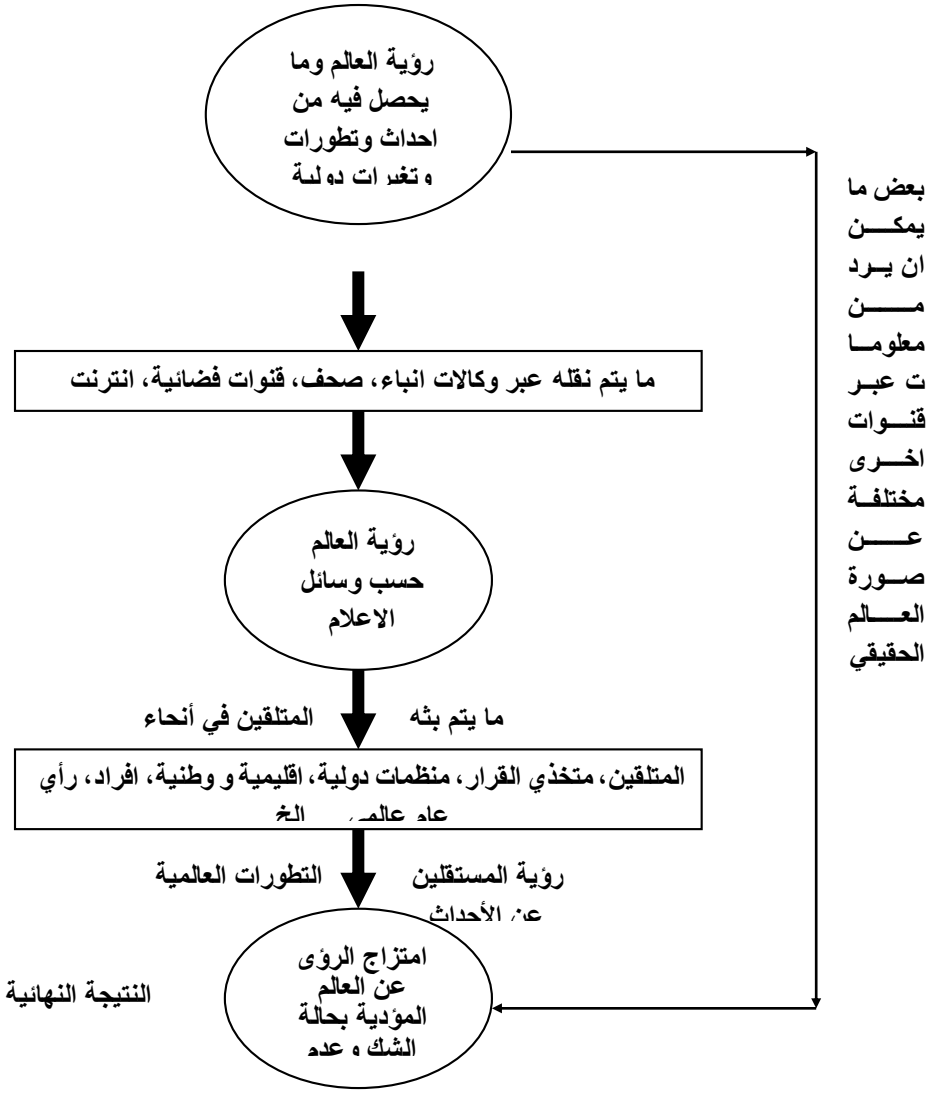

المصدر : من إعداد الباحث

ثالثاً: وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر جديد للمعلومات:

كانت فكرة تكنولوجيا الإتصال باعتبارها وسيلة لتعزيز المسار والممارسة السياسية تعقب دوماً الابتكارات التكنولوجية التي يتم التوصل إليها، فلم تتل وسيلة من وسائل نقل ونشر المعلومات في تاريخ البشرية ما نالته شبكة المعلومات الدولية من سرعة في الإنتشار والقبول بين الناس وعمق التأثير في حياتهم على مختلف أجناسهم وتوجهاتهم ومستوياتهم، وما يميز هذه الشبكة هو تنوع طبيعة المعلومات التي توفرها وضخامة وحجم المعلومات التي يمكن الوصول إليها، ومن أبرز تطبيقات هذه التكنولوجيا، مواقع التواصل الاجتماعي التي تجاوزت حدود الزمان

والمكان، إذ تعد شبكة المعلومات الدولية المصدر الأول المفضل للمعلومات والأخبار ومن المتوقع أن وسائل العالم التقليدية مثل الصحف والمجلات والإذاعات سوف تتقرض على يد شبكة المعلومات الدولية ومواقع التواصل الإجتماعي وخاصة عبر الهواتف المحمولة، إذ حولت مواقع التواصل الإجتماعي المواطن العادي إلى صحفي ميداني ينقل الخبر بطريقة ربما أسرع من المواقع الإخبارية المتخصصة، حيث أدت هذه المواقع دوار مهماً بالحقل السياسي بتوجيه الجماهير نحو سلوك معين باتجاه تيار سياسي معين كأن يكون فكرياً أو عقائدياً أو حزبياً أو اتجاه قيادة معينة فردية أو جماعية ولا سيما في مجال الأحزاب والإنتخابات الرئاسية والإنتخابات التشريعية والإنتخابات البلدية، حيث يتم استخدام هذه المواقع من أجل التأثير على الجماهير ومخاطبة عواطفهم وربما عقولهم، أو عواطفهم وعقولهم معا لتأييد ونصرة اتجاه معين [43].

فكان لـ نشطاء مواقع التواصل االجتماعي دور فعال في تنظيم العديد من الإحتجاجات على خلفية الإنتخابات الرئاسية الإيرانية في عام 2009، حيث أستُخدمت هذه المواقع في إيران من قبل المعارضة كمنبر للتعبير عن آرائها ونقل أخبارها محليا ودوليا، فكان يتم تحميل صور ومشاهد الفيديو على مواقع التواصل االجتماعي، حيث كانت هذه المواقع مثل (الفيسبوك) و(تويتر) و(اليوتيوب)، تمثل الآماكن التي يلجأ إليها المحتجون لجمع وتبادل المعلومات وإيصالها للعالم الخارجي، مما أتاح لوسائل الإعلام المختلفة وللرأي العام العالمي بمتابعة الأحداث التي كانت تجري في شوارع إيران من عمليات قتل وانتهاك لحقوق الإنسان، فعلى الرغم من تقييد السلطات الأمنية الإيرانية لحريات الصحفيين ومنعهم من ممارسة أعمالهم، سهلت هذه المواقع عملية نقل الأحداث وقد ذهب بعض المراقبين والمتابعين إلى تسمية ما حصل في إيران بـ(ثورة التويتر).

رابعاً: تأثير المعلومات في إدراك صانع القرار وتصوره:

إذا كان ظهور مشكلة مرتبطة بموقف سياسي معين هو الذي يدفع إلى إتباع سلوك سياسي خارجي، فأنه من الضروري إدراك أو فهم المشكلة بذلك الشكل الذي لا يجعل من بيئتها الحركية تبتعد عن بيئتها النفسية أي الموقف كما يدرك أو يفهم.[44] ويتم ذلك عن طريق (الإدراك عبر الملاحظة) التي تتكون من الشخص الذي يدرك والشيء المدرك (الموقف)، والبيئة المحيطة به، وما تتضمنه من ظروف ومؤثرات يتم الإدراك من خلالها وعليه تعرف عملية الإدراك (Perception) بأنها:(عملية استقبال الحوافز الخارجية على شكل مدخلات وتفسيرها وترجمتها إلى معاني ومفاهيم تسهم في اختيار القرار وبالتالي السلوك).[45]

---

[43]() خيرالله سبهان عبدالله، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التحولات السياسية في بلدان الربيع العربي (مصر أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، 2015)، ص 89.

[44] مازن إسماعيل الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص45.

[45] المصدر نفسه، ص 45.

وعليه فأن العملية الإدراكية لكي تستكمل دورة حياتها تمر بعدة مراحل قبل أن يتشكل الإدراك النهائي، وهذه المراحل هي:[46]

- ورود معلومات لصانع القرار تحفزه لإيجاد قرار لمواجهة الموقف .
- عودة صانع القرار إلى ما يختزن في ذاكرته من معلومات ومعان وتصورات سابقة حول الموقف.
- المقارنة بين المعلومات الجديدة والتصورات والمعاني المختزنة في ذاكرته.
- تكوين الإدراك الجديد للموقف .

إذ تنبع أهمية المعلومات من تأثيرها في كيفية إدراك صانع القرار السياسي وفهمه لحقيقة الموقف .

إن المعلومات الواردة عبر أي آلية من آليات جمع المعلومات هي التي تحدد مدركات متخذ القرار وتقيمه للموقف، أي أن المعلومات الواردة تشكل عصب العملية الإدراكية لمتخذ القرار السياسي الخارجي، وهي الأساس الذي تبنى عليه التوجهات اللاحقة ومن هنا تكمن خطورة التعامل مع المعلومات الواردة عبر وسائل الإعلام.[47]

ويختلف صناع القرار في إدراكهم وتفسيرهم لمجموعة واحدة من الحقائق لموقف واحد معين، وذلك نتيجة لاختلاف أنماط تجاربهم وشخصياتهم مما يؤثر فيهم، ونوعية هذا الإدراك تؤثر من ثم على نجاح أو فشل القرارات التي تتخذ لاحقا للرد على الموقف [48]. فقد يحمل صانع القرار إلى أن يكون أكثر فاعلية في اتخاذ السياسة الخارجية لدولته خصوصا (المتمرس) ويتيح هذا الميل لخصائصه الشخصية إن تكون على قدر عالٍ من التأثير في كيفية صياغة السياسة الخارجية.[49]

كما أن المذاهب السياسية فضلاً عن ما يعتنقه صانعو القرار من أفكار تؤثر تأثيرا كبيرا في إدراكه وتعامله، يرى (سكوت) إن أيديولوجية الفرد (صانعوا القرار) تقوم على أساس اجتماع نظام تصوره للواقع مع نظام قيمه له وتفاعل الاثنين معا يكون مجازاً العدسة التي ينظر صانع القرار من خلالها إلى العالم المحيط به.[50]

---

[46] انس اكرم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 110.

[47] المصدر نفسه ، ص 110.

[48] أسامة مرتضى السعيدي، تكنولوجيا الإعلام وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص 116 .

[49] عبد الطيف المياح، مصدر سبق ذكره، ص 52 .

[50] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

الشكل (2) توضيح العملية الإدراكية

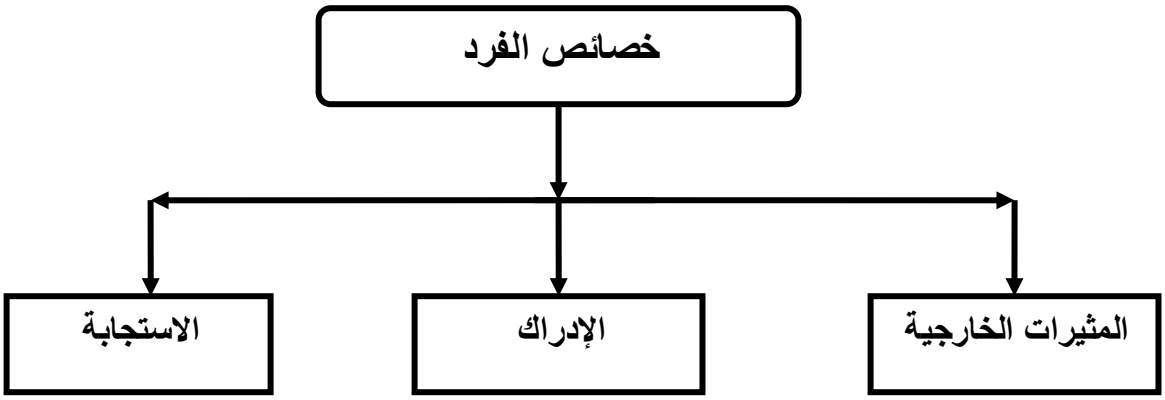

المصدر : من إعداد الباحث

مما تقدم نستنتج، انه كلما كانت المعلومات دقيقة وكافية كلما كان صانع القرار اقرب إلى تعديل عقائده بموجب المعلومات الجديدة، وبشكل خاص عندما يكون له استعداد ذاتي (إرادي) لتقبل المعلومة الجديدة أي امتلاكه تصوراً منفتحاً وعقلاً منيراً، وكلما كان صانع القرار متمسكا بعقائده وذو تصور منغلق إي لا يتأثر بالمدخلات الجديدة (المعلومات) التي تفرضها البيئة الخارجية، فأن إدراكه للمعلومات يكون ضعيفا أو عديم الأثر حتى إذا توفرت الدقة الكبيرة لهذه المعلومات.[51]

خامساً: تأثير المعلومات في اختيار البدائل واتخاذ القرار:

في ضوء ما يتوفر لصانع القرار من معلومات وحقائق عن الموقف، يبرز أمامه مجموعة من البدائل والخيارات والصيغ لانجاز أهداف السياسة الخارجية، إذ يجب أن يتصرف بتأني وفي ضوء حسابات للمعلومات الدقيقة والمنسقة بكفاءة وعقلانية وليس عشوائية، ويرى (سنايدر) إلى أن نطاق المشاريع البديلة التي تبحث في ضوء عملية اتخاذ القرار يكون محدودا أما بسبب قيم واتجاهات مقترحي القرار ونوعية خبرتهم السابقة، أو بسبب نوع ومدى كفاية المعلومات المتاحة لهم.[52]

ويتكون نسق المعلومات من نوعين، الأول يمثل المعلومات المدخلة التي تحدد للفرد خصائص الموقف الذي يتعامل معه، وهي بالتوافق مع النسق العقيدي تحفز الفرد على اختيار بديل معين أو إتباع سلوك معين، أما الثانية

[51]( ) مازن إسماعيل الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص 654.

[52] عبد الطيف المياح، مصدر سبق ذكر، ص ص 53 – 54.

فتمثل المعلومات المسترجعة والتي تحدد للفرد مدى ملائمة هذا البديل أو السلوك، وفي ضوء هذه المعلومات يستطيع ان يعدل أو يعزز العملية التي تبحث هذا البديل أو السلوك.[53]

وتودي المعلومات ثلاثة ادوار فاعلة في عملية الاختيار هي:[54]

- استكشاف البدائل،لكون البديل هو الطريق لتحقيق الهدف .
- تحديد البدائل إذ أن صانع القرار يستطيع أن يحدد ما يسمى بالمنفعة المتوقعة للبديل، وهي عبارة عن القيمة النسبية التي يمثلها البديل للبدائل الأخرى التي تعكس خلاصة المزايا النافعة المحتملة من تطبيقه .
- اختيار البديل استنادا إلى المعلومات المتوفرة عن كل بديل يستطيع صانع القراران يقارن بينها ومن ثم يحسب احتمالات المزايا المتوقعة أو الأضرار المحتملة للبديل الذي يختاره مقارنه بالبدائل الأخرى.

وكذلك تؤدي العقائد أيضا دورا بارزا في مساعدة صانع القرار على استيعاب المعلومات، وذلك عن طريق ربطها ببعضها محاولا خلق تصور ذاتي للموقف ومن ثم اختيار البديل، وكذلك تؤدي وسائل الاتصال دورا كبيرا في إيصال المعلومات المطلوبة مع الأخذ بنظر الاعتبار تناسق وتواؤم هذه المعلومات مع البدائل المطروحة مع عقائد صانع القرار بما لا يسمح بظهور فجوه بين الموقف كما هو وبين الموقف كما يدركه صانع القرار.[55]

وتسهم وسائل الاتصال والإعلام برفد صناع القرار ومتخذي القرار السياسي الخارجي بالعديد من البدائل، ولا تقف عند هذا الحد فقط وإنما تدخل في ترتيب الخيارات وتدرجها وأولويات متخذي القرار سواء أكان ذلك عبر التقارير ام المواضيع الصحفية، وفي حالات أخرى تقوم وسائل الاتصال والإعلام بمناقشه البدائل وسيناريوهات محتمله لقضية أو مشكله حتى قبل ان تصل لمتخذي القرار السياسي الخارجي، فأضحى من السهولة في ظل التقدم في ثوره المعلومات التنبؤ بالقرار أو السياسة التي سوف تتخذ لاحقا من قبل متخذ القرار.

وبعد أن يتم تحديد البدائل وتحليل قيمتها ومقارنة نتائجها يتجه صانع القرار إلى إجراء عملية مفاضلة دقيقه بين بديلين على الأقل يتمتعان بقيمه واحده أو مشابهه، ومن ثم يختار من بينهما البديل الأفضل والأكثر دقه وقدره على انجاز الهدف المطلوب بأقل خسارة ممكنة.[56]

سادساً: المعلومات وتنفيذ القرار ومتابعته:

---

[53] انس اكرم محمد، مصدر سبق ذكر، ص 114.

[54] عبد الطيف المياح، مصدر سبق ذكره، ص54.

[55] انس اكرم محمد، مصدر سبق ذكر، ص 115.

[56]) اسامه مرتضى السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص118

بعد ترجمة القرار من أفكار كامنة في ذهن صانع القرار إلى واقع ملموس، يتحرك صانع القرار في ضوء صيغة أو صيغ لإنجاز غايات معينه وهذه الصيغ تسمى وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، التي تعكس مساحة واسعة من الحركة السياسية المحتملة، فهي تبدأ بالوسيلة الدبلوماسية وتمر بوسائل أخرى وتنتهي بالوسيلة العسكرية (استعمال العنف المادي)، وتؤدي هذه الوسائل دوراً في كيفية نقل القرار من حالته النظرية إلى حالته العملية بواسطتها تتم ترجمة القرار إلى فعل وترتب عليه ردود أفعال ناتجة عن الاستجابة الخارجية للقرار أو عدمها التي تعين نجاح القرار أو فشله، وتؤدي المعلومات دوراً مهماً، فالمعلومات الواردة عن تنفيذ القرار ومتابعته قد تدعو إلى أعادة النظر فيه أو في الوسائل المستخدمة في تنفيذه إذا ما أصاب القرار الفشل الكلي أو الجزئي، فقد يكون هذا الفشل ناتجا بسب توقيت القرار، أو عدم دقه المعلومات عن المشكلة المطروحة، أو عدم أمكانية تنفيذه.[57].

ولأجهزة الإعلام والاتصال دور مهم في نقل ما يظهر من سلبيات القرار وأخطاء التطبيق التي توجه إليه مع ضرورة التأكيد على الدقة والموضوعية ومواجهة أي احتمالات لتشويه والانتقاص من قبل وسائل الإعلام الأجنبية للقرار المتخذ، وجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع القرار، وتستخدم أجهزة الإعلام والاتصال جمع المعلومات المتعلقة بردود الفعل الخارجية على القرار ومعرفه استجابة البيئة الخارجية له ليتسنى له تقويمه وأعاده النظر فيه، وهذه العملية الاسترجاعية تكون موقفاً جديداً لمواجهة ردود الافعال على القرار الذي يتطلب قراراً جديداً مضاداً لهذه المواقف الناشئة، وبذلك تعود عمليه اتخاذ القرار من جديد. [58]

الخاتمة

يعد اتخاذ القرار من أهم مكونات صنع السياسة الخارجية، إذ تبدأ عملية اتخاذ القرار بحافز معين في البيئة الخارجية، هذا الحافز يتم إدراكه بشكل معين (مناسبة اتخاذ القرار)، ثم تبدأ مرحلة تجميع المعلومات المتعلقة بالحافز، ثم تفسير المعلومات في ضوء العقائد (تعريف الموقف)، ثم أخيراً مرحلة البحث عن البدائل واختيار أحدها، وهناك عدة أساليب للمفاضلة بين البدائل هي الأسلوب التحليلي، والأسلوب المعرفي، وتختلف هذه الأساليب اختلافا بيناً فيما يتعلق بكيفية البحث عن المعلومات والبدائل وتقييمها وقاعدة اتخاذ القرار، ويعتمد توظيف صانع القرار لأي من تلك الأساليب على مدى وضوح الأهداف وتحديد الأولويات، ومدى تمسك صانع القرار بمجموعة من العقائد السياسية المركزية عن الموقف وطبيعة موقف اتخاذ القرار، ومدى توافر برامج محددة للتعامل مع المواقف الجديدة والمفاجئة.

[57]( ) عبد اللطيف المياح، مصدر سبق ذكره، ص 56

[58] اسامة مرتضى السعيدي، مصدر سبق ذكره، ص 121

إن المعلومات باتت تشكل المنطلق الأساسي لتطور الحياة البشرية وتنامي العلوم المختلفة، لذلك تزايد الاهتمام بدراستها، خصوصا بعد التطور الحاصل في وسائل الإعلام وأساليب الاتصال الحديثة، لذلك فان المعلومات تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في عمليه اتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال التأثير على جميع مراحله.

لذلك فان الدراسة تركزت على تبيان دور واثر المعلومات على عمليه اتخاذ القرار، وبينت أن المعلومات هي أساس كل قرار يتخذه أي مسؤول في موقعه، وبقدر توفر المعلومات المناسبة والصحيحة بقدر ما تكون دقة القرار وصحته وان المعلومات العامل الأساس في نجاح أي قرار أو فشله والعكس صحيح أيضاً، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي توضح الإطار العام لهذه الدراسة ومنها :

1- يعد القرار السياسي الخارجي من أهم السمات التي تميز السياسة الخارجية، كونه يعبر عن مدركات وقيم صانع القرار ومن خلاله يمكن فهم السياسة الخارجية للدولة .

2- إن أي قرار يتخذ من قبل صانع القرار يمر بمجموعة من المراحل التي تشكل دورة حياته ليجسد في مراحله النهائية المصلحة العليا للدولة .

3- إن للمعلومات دوراً كبيراً في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي كون فاعلية القرار وتأثيره يعتمد على دقة وصحة المعلومات .

4- إن إغراق صانع القرار بالمعلومات لايعني وضوح المواقف أمامه، بل إن كثرة المعلومات المتوفرة أحيانا قد تؤدي إلى تشويش صانع القرار مما ينعكس سلبا على مدى دقة القرار المتخذ إزاء الموقف .

5- بعد اتخاذ القرار تأتي مرحلة تقويم القرار وهي آخر مراحل عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ويكون للمعلومات أيضا دور في معرفة مدى التطابق بين المعلومات وبين موقف الأزمة، ومدى تحقق المصلحة العليا للدولة .

قائمة المصادر

1- أسامة مرتضى السعيدي، تكنولوجيا الإعلام وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002).

2- اسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1979).

3- إسماعيل صبري مقلد، تقرير اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (14)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،1978).

4- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة،(الكويت،جامعة الكويت، 1985).

5- إسماعيل صري مقلد، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع،(القاهرة،المكتبة الاكاديمية،1991).

6- أنس أكرم محمد، نظم المعلومات ودورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (حرب تشرين الأول 1973)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1999).

7- جيمس دروثي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي، ط(1)، (الكويت، 1989).

8- حامد ربيع، النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات، 1996).

9- خميس ناصر محمد، نوع عملية صنع القرار التنظيمي ودور المعلومات فيها، رسالة ماجستير(غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 1993) .

10- خيرالله سبهان عبدالله، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التحولات السياسية في بلدان الربيع العربي (مصر أنموذجاً)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، 2015).

11- طارق المجذوب، الإدارة العامة : العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، (الكويت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2000).

12- عادل عامر، مفهوم المعلومات وخصائصها وأهميتها، دار العلوم القانونية والاسلامية والانسانية، في 2010/2/26. http://www.adelamer.com/vb/showthread.php.

13- عبد اللطيف علي المياح، المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الأمن القومي، العدد (1)، (بغداد، 1986).

14- فتحي عبد الهادي وعبد المجيد صالح بو عزة، المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات، المجلة العربية للمعلومات، العدد(الثاني)، (تونس، 1995).

15- كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1979).

16- مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، (بغداد، مطبعة دار الحكمة،1991).

17- مازن إسماعيل الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، مجلة الحقوقي، العدد (الأول والثاني)، (بغداد، 1978).

18- مازن الرمضاني، في اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة القانون و العلوم السياسية، العدد(الثاني)، (جامعة بغداد، 1979).

19- مجلة الدفاع، دور المعلومات فى ادارة الازمات، الرياض، العدد ١٢١، في 2000/1/11.

20- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، ط (2)،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998) .

21- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،(بيروت، دار الجيل، 2001).
22- محمد السيد سليم، تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالمٍ متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد(98)، (القاهرة، مركزالاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1989).
23- نادية ضياء شكارة، اتخاذ القرار في الأزمة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1996).
24- هاني الحديثي، فى عملية صنع القرار السياسي الخارجي، (بغداد، دار الرشيد للنشر، 1985).

List of Sources:

1. . Osama Mortada Al-Saadi, Information Technology and the Process of Foreign Policy Decision-Making, Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 2002.
2. Ismail Sabri Makhlouf, Strategy and International Politics, Beirut, Arab Research Institute, 1979.
3. Ismail Sabri Makhlouf, Decision-Making in Foreign Policy, International Politics Journal, Issue 14, Cairo, Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1978.
4. Ismail Sabri Makhlouf, Theories of International Politics: A Comparative Analytical Study, Kuwait, Kuwait University, 1985.
5. Ismail Sari Makhlouf, International Political Relations: Theory and Reality, Cairo, Academic Library, 1991.
6. Anas Akram Mohammed, Information Systems and their Role in the Process of Foreign Policy Decision-Making (October 1973 War), Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 1999.
7. James Dougherty, Contradictory Theories in International Relations, translated by Walid Abdel-Hay, 1st edition, Kuwait, 1989.
8. Hamed Rabei, The Israeli Model of Political Practice, Cairo, Research and Studies Center, 1996.
9. Khamees Nasser Mohammed, The Type of Organizational Decision-Making Process and the Role of Information in it, Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Administration and Economics, 1993.
10. Kheirallah Sabhan Abdullah, The Role of Social Media in Political Transformations in Arab Spring Countries (Egypt as a Model), Master's Thesis (unpublished), Tikrit University, College of Political Science, 2015.
11. Tarek Al-Majzoub, Public Administration: The Administrative Process, Public Function, and Administrative Reform, Kuwait, University Press and Publishing Hou se, 2000.
12. Adel Amer, The Concept, Characteristics, and Importance of Information, Legal, Islamic, and Human Sciences Publishing House, February 26, 2010. http://www.adelamer.com/vb/showthread.php

13. Abdul Latif Ali Al-Mayah, Information and the Process of Foreign Policy Decision-Making, National Security Journal, Issue 1, Baghdad, 1986.
14. Fathi Abdel Hadi and Abdul Majid Saleh Bou Azza, Information and its Role in Decision-Making and Crisis Management, Arab Information Journal, Issue 2, Tunisia, 1995.
15. Kazem Hashim Nima, International Relations, University of Baghdad, College of Political Science, 1979.
16. Mazen Ismail Al-Ramadani, Foreign Policy (A Theoretical Study), Baghdad, Dar Al-Hikma Printing House, 1991.
17. Mazen Ismail Al-Ramadani, Planning in Foreign Political Affairs, Al-Huquqi Journal, Issues 1 and 2, Baghdad, 1978.
18. Mazen Al-Ramadani, Foreign Policy Decision-Making, Journal of Law and Political Science, Issue 2, University of Baghdad, 1979.
19. . Defense Magazine, The Role of Information in Crisis Management, Riyadh, Issue 121, January 11, 2000.
20. Mohammed El Sayed Saleem, Analysis of Foreign Policy (A Theoretical Study), 2nd edition, Cairo, Egyptian Renaissance Library, 1998.
21. Mohammed El Sayed Saleem, Analysis of Foreign Policy, Beirut, Dar Al-Jeel, 2001.
22. Mohammed El Sayed Saleem, Planning Egyptian Foreign Policy in a Changing World, International Politics Journal, Issue 98, Cairo, Ahram Center for Political and Strategic Studies, 1989.
23. Nadia Diaa Shakara, Decision-Making in International Crisis, Master's Thesis (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 1996.
24. Hani Al-Hadithi, In the Process of Foreign Policy Decision-Making, Baghdad, Dar Al-Rashid Publishing House, 1985.